

مثال عن شراكة عامة-خاصة : الإدارة المفوضة

مثال عن توزيع خدمة الماء الصالح للشرب، الكهرباء، تطهير السوائل و الإنارة

العمومية في مدينة الدار البيضاء (المغرب)

2015/10/08

محلة سياسات

جيهان بن يحي

الفهرس :

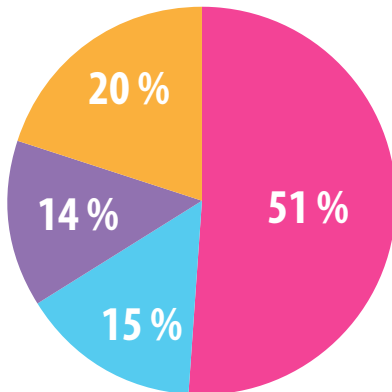
- ⊙ خصائص المشروع
- ⊙ أكثر من 30 مشروعا غير منجز
- ⊙ ارتفاع التعريف
- ⊙ توزيع الأرباح على حاملي الأسهم مستقب
- ⊙ تركيبات مالية معقدة تهدف الى التحرر من الالتزامات الجبائية

في سنة 1997، عام بعد الفيضانات الخطيرة سنة 1996، قامت البلديات الحضرية التي تشكّل الدار البيضاء الكبرى و التي تحتوي 4,5 مليون ساكن (لدار البيضاء و المحمدية و عين حرودة) بامضاء عقد يتعلّق بالإدارة المُفَوَّضة مع الليونية للمياه في الدار البيضاء ليداك (Lydec) و هي إحدى فروع المجموعة المسماة سويس للبيئة (suez environne-ment) و هي المجموعة الثانية عالميا في التصرف في المياه و النفايات).
- مدة العقد : 30 عاما بداية من غرة أوت 1997
- مبلغ الاستثمار الأصلي المُبرمج : 30 مليار درهم (أي أكثر من 6000 مليون دينار تونسي)
- مبلغ الاستثمار الذي تمّت إعادة برمجته في 2009 : 20 مليار درهم.

⊙ خصائص المشروع

تركيبة عقد الإدارة المفوضة بين شركة ليداك و محليات الدار البيضاء الكبرى

- قابضة فيبار صندوق الإيداع و التدبير
- أسهم جارية بالسوق المالية بالدار البيضاء
- الملكية الوطنية للتأمين
- سويس - بيئة



عند إبرام العقد (1997)، لم يكن هناك أي قاعدة تشريعية لمُسألة الإدارة المُفَوَّضة في المغرب، فقط بعض النصوص المبعثرة المتعلقة بالالتزامات في القطاع العام الصناعي و التجاري. و لهذا السبب، تُطَرِّح العديد من الأسئلة حول اسناد هذه السوق الى شركة ليداك مما نتج عنه 3 سنوات من المفاوضات في الدوائر السياسية العليا و دون اجراء طلب عروض. و بقيت الأمور على تلك الحال -أي دون سند تشريعي- حتى سنة 2006 حيث قام المغرب بسن تشريعات عامة متعلّقة بالإدارة المُفَوَّضة. و هكذا، تم في سنة 2007 تعويض العقد القديم بآخر جديد.

بعد 18 سنة من النشاط و مراجعة وحيدة للعقد (المراجعة وقعت بين 2006 و 2009 اثر الفيضانات الخطيرة التي وقعت في المدينة)، واجهت شركة ليداك انتقادات عديدة من طرف المواطنين و نواب الجهة و دائرة المحاسبات. و هذه الانتقادات تعلّقت خاصة بعدم احترام التزامات الاستثمار و الشفافية و إدارة الاستثمارات و ارتفاع الأسعار بالنسبة للمواطنين. فيما يلي لمحة عن ذلك كما يأتي في تقرير دائرة المحاسبات .

⊙ أكثر من 30 مشروعا غير منجز

من الثلاثين مليار درهم التي من المفروض أن يتم استثمارها في 30 عام (للتصرف في ارتفاع مياه الوديان التي تحيط بالمدينة و مواجهة الفيضانات الكثيرة)، تم استثمار 7.7 مليار فقط في 18 عاما و إثر مراجعة العقد التي تمت في 2009، تم تخفيض مجمل الإستثمار إلى 20 مليار درهم. هذا إضافة إلى أن المشاريع المنجزة في الأحياء الفقيرة لا تخضع لأي متابعة، فتنشر المياه المشبعة بالصّد كذا تكثر الروابط الغير قانونية ذلك بسبب عدم اهتمام شركة ليداك مما يجعل المشاريع خطيرة على سلامة المواطنين أحيانا.

⊙ ارتفاع التعريفة

عرفت أسعار المياه ارتفاعا من 3 إلى 7 سنتا (من 60 إلى 140 مليما تونسيا) للمتر المكعب. و بالتالي ففي السداسي الأول من سنة 2010، رقم معاملات شركة ليداك الذي كان بقيمة 2.674 مليار درهم، ارتفع ب 5.4 بالمائة مما كان عليه في 2009.

⊙ توزيع الأرباح على حاملي الأسهم مستقب

إن اقتسام أرباح حاملي الأسهم كان منظما حسب العقد بجدول زمني واضح، متفق مع تحقيق عتبة الربحية المحددة. إلا هذا الجدول لم يتم احترامه و تم توزيع أرباح حاملي الأسهم قبل الموعد. و قد أدى ذلك إلى إضعاف قدرة تمويل شركة ليداك و بالتالي إلى تأخير في إطلاق المشاريع الاستثمارية و هو ما دفع الشركة إلى اللجوء إلى قروض اجبارية والإلتجاء إلى الإقتراض من سوق البورصة.

⊙ تركيبات مالية معقدة تهدف الى التحرر من الالتزامات الجبائية

بفضل ما يسمّى ب"المساعدة الفنية" تحصّلت شركة ليداك من طرف مؤسسيها من حاملي الأسهم على خدمات خبرة و تكوين و مساعدات وقتية تبلغ قيمتها 978 مليون درهم بين 1997 و 2008. هذه المكافأة المحددة من طرف واحد (خارج الشروط و الترتيبات الموجودة في عقد الإدارة المفوضة) مكنت حاملي الأسهم من استرجاع ما يعادل رأس المال الذي منحوه في أقل من 10 سنوات. "الدفعات التي تمت بهذا الصدد يمكن اعتبارها ك"مصاريف دون مقابل أو غير مبررة" و هي في الحقيقة "نقل متنكر لأرباح حاملي الأسهم نحو الشركة الأم". بعبارة أخرى، إنه لجوء إلى ممارسة التسعير التحويلي وهمو عبارة على وسيلة للتهرب الجبائي. هذا و قد وجدت دائرة المحاسبات على مستوى آخر عديد الاخلالات فيما يتعلّق بنظام صرف العملات و وصفت ذلك بال"مخالفة بموجب المجلة العامة للضرائب".